



VATP014

VAT Public Clarification

توضيح عام بشأن ضريبة القيمة المضافة

VAT Treatment of Options and Option Premiums

معاملة ضريبة القيمة المضافة لعقود الخيارات ورسوم عقود الخيارات

Issue

الموضوع

There has been uncertainty regarding the VAT treatment of options supplied in return for premiums – specifically, whether they are exempt or taxable for VAT purposes. This Public Clarification clarifies the FTA’s views on this issue.

يهدف هذا التوضيح العام إلى توضيح موقف الهيئة الاتحادية للضرائب في شأن معاملة ضريبة القيمة المضافة لعقود الخيارات التي يتم توريدها نظير رسوم، تحديداً ما إذا كانت هذه العقود معفية أم خاضعة للضريبة لغايات ضريبة القيمة المضافة، حيث أن هناك التباس في شأن المعاملة.

Summary

ملخص

Supplies of options in respect of debt securities and equity securities in return for premiums are exempt from VAT.

إن توريدات عقود الخيارات المالية المتعلقة بسندات الدين والأوراق المالية والتي يتم توريدها نظير رسوم معفية من ضريبة القيمة المضافة.

Detailed discussion

شرح تفصيلي

What is an option and option premium:

ما هي عقود الخيارات ورسوم عقود الخيارات

A financial “option” gives the holder the right to buy or sell the underlying financial instrument at a specified price.

تمنح "عقود الخيارات المالية" صاحبها الحق في شراء أو بيع الأدوات المالية بسعر محدد.

An “option premium” is the fee received for selling an option.

أما "رسوم عقود الخيارات" فهي الرسوم المستلمة نظير بيع عقود الخيارات المالية.

VAT treatment of options:

معاملة ضريبة القيمة المضافة لعقود الخيارات المالية:

Article 42 of the Cabinet Decision No. 52 of 2017 on the Executive Regulations of the Federal

تحدد المادة (42) من قرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2017 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي



Decree-Law No. 8 of 2017 on Value Added Tax governs the VAT treatment of financial services.

Article 42(3) specifies that the “issue, allotment, or transfer of ownership of an equity security or a debt security” is exempt for VAT purposes.

The terms “equity security” and “debt security” are defined in Article 42(1):

- a. The phrase “debt security” means any interest in or right to be paid money that is, or is to be, owing by any Person, or any option to acquire any such interest or right;
- b. The phrase “equity security” means any interest in or right to a share in the capital of a legal person, or any option to acquire any such interest or right.

As may be seen from the definitions, debt securities and equity securities include options in acquiring underlying interest and rights. As a consequence, options related to debt securities and equity securities are exempt from VAT in accordance with Article 42(3).

It should be noted that the above treatment does not apply to options in respect of underlying commodities or other non-debt and non-equity instruments – where such options are supplied in return for explicit premiums, they will be taxable in accordance with Article 42(4).

رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة، المعاملة الضريبية للخدمات المالية.

وينص البند (3) من المادة (42) على أن يُعفى من ضريبة القيمة المضافة "إصدار ورق مالي أو سند دين أو تخصيصه أو نقل ملكيته".

ويحدد البند (1) من المادة (42) المقصود بعبارة "سند دين" وعبارة "ورق مالي" كما يأتي:

- أ. يقصد بعبارة "سند دين" أي مصلحة أو حق في الحصول على نقود مستحقة على أي شخص حالياً أو مستقبلاً أو أي خيار في اقتناء أي مصلحة أو حق مما سبق بيانه؛
- ب. يقصد بعبارة "ورق مالي" أي مصلحة أو حق في حصة في رأس مال أي شخص اعتباري أو أي خيار بالحصول على أي مصلحة أو حق مما ذكر.

وكما يتضح من التعريفات، فإن سندات الدين والأوراق المالية كليهما يتضمن الحصول على الخيارات المتعلقة بالحصول على أي مصلحة أو حق فيها. وبناءً على ذلك تُعفى من ضريبة القيمة المضافة عقود الخيارات المالية المرتبطة بسندات الدين أو الأوراق المالية بموجب البند (3) من المادة (42) من اللائحة التنفيذية.

تجدر الإشارة إلى أن المعاملة الضريبية أعلاه لا تنطبق على عقود الخيارات المالية المتعلقة بالسلع أو الأدوات الأخرى خلاف سندات الدين والأوراق المالية، في حال تمّ توريد هذه الخيارات مقابل أقساط صريحة، تخضع لضريبة القيمة المضافة بموجب البند (4) من المادة (42)..



Adjustments for incorrect treatment:

Where a supplier has incorrectly treated the supply of exempt options as subject to VAT at 5% before 31 July 2019, they should issue a tax credit note to the recipient correcting the VAT treatment.

Furthermore, where the supplier has already accounted for that output tax on options in its tax returns, it will be able to adjust this VAT in the tax return related to the tax period in which the tax credit notes were issued, where the supplier can show that it has issued the tax credit notes and passed them on to the recipients to which the VAT was charged.

Where a VAT-registered recipient of the supply has already deducted input tax in respect of the supply, the tax credit note will also trigger the requirement to make an input tax adjustment (as a negative in the net and VAT column of Box 9) in the tax return for the tax period in which the recipient received the tax credit note.

التسويات المتعلقة بالمعاملات الضريبية غير الصحيحة:

في حال قام المورد بمعاملة توريد عقود الخيارات المعفية على أنها خاضعة لضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% قبل 31 يوليو 2019، يجب عليه إصدار إشعار دائن ضريبي للمتلقى لتصحيح المعاملة الضريبية.

علاوة على ذلك، في حال قام المورد بإدراج ضريبة المخرجات على عقود الخيارات التي قام في السابق باحتساب ضريبة المخرجات عنها في إقراراته الضريبية، سيكون بإمكانه تعديل ضريبة المخرجات في الإقرار الضريبي المتعلق بالفترة الضريبية التي يتم إصدار الإشعارات الدائنة الضريبية فيها، بشرط مقدرته على إثبات أنه قام بإصدار تلك الإشعارات الدائنة الضريبية وتسليمها لمتلقي التوريد الذي تم فرض الضريبة عليه.

وفي حال قام متلقي التوريد المسجل بخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالتوريد، فيترتب على إصدار الإشعار الدائن الضريبي إلزام الشخص بتعديل ضريبة المدخلات (كقيمة سالبة في البند (9) لكل من خانة المبلغ وخانة ضريبة القيمة المضافة) في الإقرار الضريبي عن الفترة الضريبية التي استلم فيها متلقي التوريد الإشعار الدائن الضريبي.

This Public Clarification issued by the FTA is meant to clarify certain aspects related to the implementation of the Federal Law No 7 of 2017 on Tax Procedures, Federal Decree-Law No 8 of 2017 on Value Added Tax and their Executive Regulations.

This Public Clarification states the position of the FTA and neither amends nor seeks to amend any provision of the aforementioned legislation. Therefore, it is effective as of the date of implementation of the relevant legislation, unless stated otherwise.

يهدف هذا التوضيح العام الصادر عن الهيئة الاتحادية للضرائب إلى توضيح بعض المواضيع المتعلقة بتطبيق القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2017 في شأن الإجراءات الضريبية والمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة ولوائحهما التنفيذية.

هذا التوضيح العام يتضمن موقف الهيئة الاتحادية للضرائب ولا يُعدل ولا يهدف إلى تعديل أي من أحكام التشريعات المذكورة. ولذلك، فإن هذا التوضيح العام ساري اعتباراً من تاريخ تطبيق التشريعات الضريبية المذكورة، ما لم يتم تحديد خلاف ذلك في النص.